وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الثلاثاء، 25 أبريل 2023

# أخبار الطاقة

# النفط يتراجع وسط حالة من عدم اليقين بشأن التوقعات العالمية ورفع الفائدة

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

تراجعت أسعار النفط أكثر من 1 بالمئة أمس الاثنين بفعل المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة وضعف الاقتصاد العالمي وتوقعات الطلب على الوقود التي فاقت الدعم من احتمال تقلص الإمدادات بسبب تخفيضات الإمدادات في أوبك +.

وتراجع خام برنت 91 سنتا أو 1.11 بالمئة إلى 80.75 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0627 بتوقيت غرينتش، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 76.96 دولارا للبرميل، منخفضا 91 سنتا أو 1.17 بالمئة.

وانخفض كلا العقدين بأكثر من 5 ٪ الأسبوع الماضي، وهو أول انخفاض أسبوعي لهما من خمسة، حيث انخفض الطلب الضمني على البنزين في الولايات المتحدة عن العام الماضي، مما أثار مخاوف من حدوث ركود في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وقالت المحللة في أسواق سي ام سي ماركيت، تينا تينج إن البيانات الاقتصادية الأميركية الضعيفة وأرباح الشركات المخيبة للآمال من قطاع التكنولوجيا أثارت مخاوف بشأن النمو وكره المخاطرة بين المستثمرين، وأضافت أن استقرار الدولار الأميركي وارتفاع عائدات السندات يزيدان الضغط على أسواق السلع.

ومن المتوقع أن ترفع البنوك المركزية من الولايات المتحدة إلى بريطانيا وأوروبا أسعار الفائدة عندما تجتمع في الأسبوع الأول من مايو، في محاولة لمعالجة التضخم المرتفع بعناد. كما أدى التعافي الاقتصادي الصيني الوعر من كوفيد إلى غموض توقعات الطلب على النفط، على الرغم من أن بيانات الجمارك الصينية أظهرت يوم الجمعة أن أكبر مستورد للخام في العالم جلب كميات قياسية في مارس، وتجاوزت واردات الصين من كبار الموردين روسيا والسعودية مليوني برميل يوميا لكل منهما. ومع ذلك، تراجعت هوامش أرباح التكرير في آسيا بسبب الإنتاج القياسي من أكبر مصافي التكرير في الصين والهند، مما حد من شهية المنطقة لتحميل إمدادات الشرق الأوسط في يونيو.

ومع ذلك، ظل المحللون والمتداولون متفائلين بشأن تعافي الطلب على الوقود في الصين بحلول النصف الثاني من عام 2023، ومع تخفيضات الإمدادات الإضافية التي خططت لها أوبك + -منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجون المتحالفون، بما في ذلك روسيا- من مايو قد تؤدي إلى تضييق الأسواق.

وقال سوغاندا ساشديفا، خبير أسواق النفط المستقل: «إن تخفيضات الإنتاج المخطط لها من قبل تحالف أوبك + وتوقعات الطلب القوية من الصين يمكن أن توفر حافزًا للأسعار في الأيام المقبلة، حيث من المرجح أن يجد خام برنت دعمًا رئيسيًا حول 79 دولارًا للبرميل، بينما دعم خام غرب تكساس الوسيط عند 75 دولارًا للبرميل.

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز إن شركات الطاقة في الولايات المتحدة أضافت الأسبوع الماضي حفارات للنفط والغاز الطبيعي للمرة الأولى في أربعة أسابيع. وفي حين أن إمدادات الوقود الأميركية الكبيرة قد دعمت انخفاض أسعار النفط، فإن تباطؤ أنشطة الحفر قد يهدد الإمدادات المستقبلية.

انخفض الإنفاق الأولي من حوالي 700 مليار دولار في عام 2014 إلى ما بين 370 إلى 400 مليار دولار اليوم. في حين أن هذا يعكس التوسع في صناعة الطاقة لتشمل أشكالًا بديلة أنظف للطاقة وابتعادًا تدريجيًا عن الوقود الأحفوري، فإن هذا يعد منخفضًا للغاية بالنظر إلى استمرار الطلب المرتفع على النفط والغاز.

هناك أيضًا قلق بشأن الاعتماد المستمر على حقول النفط الناضجة، والتي ستجف في النهاية. يبلغ متوسط معدل الانخفاض العالمي لحقول النفط حوالي 6 ٪، مما يعني أن الشركات بحاجة إلى تعويض معدل إنتاجها لضمان الإنتاج المقصود. وتتمثل إحدى طرق معالجة هذا الأمر في الاستثمار في التنقيب والتطوير في مناطق النفط الأخرى لإنشاء مشاريع جديدة. ولكن مع عدم رغبة العديد من الشركات في الاستثمار في عمليات جديدة قد تستغرق عقودًا للانطلاق، فقد يضطر العالم في النهاية إلى مواجهة نقص في المعروض من النفط والغاز. ويعكف العالم جاهداً على التوازن بين أمن الطاقة والاستدامة مع التركيز على القلق من أن البعض قد ضحى بأمن الطاقة على ما يبدو من أجل الاستدامة، مما أدى إلى نقص كبير في الاستثمار في النفط والغاز، واعتبر الكثيرون أن قلة الاستثمار متهورة، مما يشير إلى أن العديد من الشركات اتبعت صانعي السياسات والمشاعر العامة التي كانت تدفع باتجاه التحول المبكر في مجال الطاقة.

مع احتلال أمن الطاقة محور النقاش العالمي، لا سيما في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا والعقوبات اللاحقة على الطاقة الروسية، هناك مخاوف من ما إذا كان الابتعاد عن النفط والغاز قريبًا جدًا، حيث لا تزال العديد من مشاريع الطاقة المتجددة في مرحلتها الأولى. لكن قرر قادة الصناعة أن نقص الاستثمار المستمر والشديد في إمدادات الطاقة، مدفوعًا بضغط من الحكومات والنشطاء والمستثمرين والبنوك، الامر الذي كان حافزًا كبيرًا لأزمة الطاقة الحالية ويمثل تهديدًا كبيرًا لأمن الطاقة العالمي.

قد يكون هذا بمثابة صدمة للكثيرين في أعقاب عام من الأرباح المرتفعة لشركات النفط والغاز. بدا أنه من المحتم أن تقوم شركات الطاقة بضخ الأموال مرة أخرى في العمليات لضمان الإمداد في المستقبل. ومع ذلك، مع ضغوط أكبر لإزالة الكربون والسياسات التي تشجع على زيادة الاستثمار في الطاقة الخضراء - مع العديد من التخفيضات الضريبية والحوافز لدفع هذه الأجندة، اختارت العديد من شركات النفط والغاز استثمار أموالها في أماكن أخرى. يتنبأ البحث الذي أجرته شركة جي بي مورغان بإنفاق 400 مليار دولار على النفط حتى عام 2030. وعلى الرغم من أن الكثير من هذا الإنفاق سيخصص بدلاً من ذلك للوقود غير الأحفوري، فإن أبحاث الشركة توضح أنه لن ينمو النفط والغاز ولا الطاقة البديلة بالمعدل المطلوب للوفاء بالطلب العالمي المتزايد، مما أدى ويؤدي إلى المزيد من أزمات الطاقة في السنوات المقبلة. بالتركيز على الإنفاق على الوقود الأحفوري، صرح كريستيان مالك، الرئيس العالمي لاستراتيجية الطاقة في جي بي مورغان، «على عكس مصادر الطاقة المتجددة، فإن صناعة النفط محرومة نسبيًا من رأس المال ولكن مع وفرة من المشاريع والإمدادات المحتملة التي يمكن الاستفادة منها.»

وأضاف أنه نظرًا للطلب المرتفع المتوقع خلال العقد المقبل، فإن «النفط هو حقًا المكان الذي نرى فيه الحاجة الأكبر للاستثمار الإضافي، سواء في الحفاظ على قاعدة الإنتاج الحالية بالإضافة إلى زيادتها، حيث نرى طلب عند 7.1 مليون برميل في اليوم في 2030 أعلى من مستويات 2019، مع مستويات الإنفاق الحالية التي تشير إلى وجود فجوة في المتوسط تبلغ 700,000 برميل يوميًا حتى عام 2030». على الرغم من الأرباح المرتفعة، والطلب المتزايد المستمر على النفط والغاز، وأزمة الطاقة الحالية -التي كشفت عن نقص حاد في الإمدادات عند إزالة الطاقة الروسية- لا يزال هناك نقص كبير في الاستثمار في الوقود الأحفوري. في حين يمكن اعتبار هذا أمرًا إيجابيًا للتحول الأخضر، يخشى الخبراء أنه لن يكون هناك ما يكفي من الطاقة الخضراء لسد الفجوة في العرض والطلب بحلول الوقت الذي تتضاءل فيه مشاريع الوقود الأحفوري، مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن في الطاقة والمزيد من أزمات الطاقة في المستقبل.

# المملكة تعزز تنافسيتها بصادرات الأمونيا لتوليد الطاقة في أسواق آسيا

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

بعد أن نجح عملاقا الطاقة والبتروكيميائيات بالعالم شركتا أرامكو السعودية، وسابك في إرسال أول شحنة من الأمونيا السعودية قليلة الانبعاثات لتوليد الطاقة إلى اليابان في مشروع تجريبي، واصل العملاقان التوسع وتعزيز تنافسيتهما في إنتاج المزيد ليتحصلا على أول اعتماد في العالم من جهة محايدة لمنتجات الهيدروجين والأمونيا قليلة الانبعاثات، مما دفع كوريا الجنوبية لتأمين صفقات توريد سعودية لنفس المنتج في أواخر ذلك العالم، وثم واصلت اليابان الحصول على المزيد من الشحنات في العام الماضي.

دفعت قوة جودة الأمونيا السعودية قليلة الانبعاثات لتوليد الطاقة، اليابان مجدداً للحصول على المزيد من الشحنات في 2023، وبالتالي وصلت أول شحنة من الأمونيا قليلة الانبعاثات حاصلة على شهادة معتمدة من جهة محايدة لاستخدامها وقودًا لتوليد الكهرباء، ما يُعد علامة فارقة في مسيرة تطوير حلول الطاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية.

وتأتي هذه الشحنة ثمرة تعاونٍ فعّال بين عدة جهات في سلسلة القيمة للأمونيا قليلة الانبعاثات، فقد أنتجت شركة سابك للمغذيات الزراعية الأمونيا باستخدام (اللقيم) المنتج من أرامكو السعودية، وجرى بيعها لشركة فوجي أويل («إف أو سي») اليابانية عن طريق شركة أرامكو للتجارة. وتولّت شركة ميتسوي أو إس كي لاينز («إم أو إل») مسؤولية نقل السائل إلى اليابان، ثم تم نقل الأمونيا قليلة الانبعاثات إلى مصفاة سوديغوارا حيث يتم استخدامها في توليد الكهرباء عن طريق الحرق المشترك، بدعم فني من شركة جابان أويل إنجينيرنغ كو («جي أو إي»).

وتُصنّف الأمونيا على أنها قليلة الانبعاثات لأن كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة أثناء إنتاجها سبق احتجازها واستخدامها في تطبيقات التكرير والمعالجة.

وأعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية عن خطط لزيادة استخدام الأمونيا كوقود لتوليد الكهرباء وأنظمة دفع السفن، وذلك ضمن الجهود المبذولة لتحقيق أهداف البلاد الرامية إلى إزالة الكربون بحلول عام 2050م. وتُعدّ شحنة الأمونيا قليلة الانبعاثات التي وصلت إلى اليابان جزءًا من جهود كبيرة تبذلها أرامكو السعودية وشركة سابك للمغذيات الزراعية لإنشاء شبكة إمدادات عالمية من هذا الوقود منخفض الانبعاثات الكربونية، كما تطلع استعداد الشركتين إلى توريد الأمونيا قليلة الانبعاثات لتلبية احتياجات الطلب المبكر للعملاء الآخرين.

وتُعدّ هذه الشحنة مثالًا بارزًا آخر يسلط الضوء على إمكانات الهيدروجين قليل الانبعاثات والأمونيا المصنوعة من اللقيم في أرامكو السعودية، والتي تملك القدرة على لعب دور مهم في مستقبل منخفض الانبعاثات الكربونية، بسحب النائب الأعلى للرئيس للكيميائيات في أرامكو السعودية، أوليفييه ثوريل، الذي علق بالقول: «لا تُعد الأمونيا قليلة الانبعاثات وسيلة لنقل الهيدروجين قليل الانبعاثات فحسب، بل إنها مصدر طاقة مهم بحد ذاته يمكن أن يساعد في إزالة الكربون من القطاعات الرئيسة -بما في ذلك توليد الطاقة لكل من المرافق والصناعات-. ومن خلال إرسال هذه الشحنة من الأمونيا قليلة الانبعاثات المعتمدة إلى اليابان، فإننا نساعد في رسم مسار لتطوير هذه السلعة الحيوية». ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة سابك للمغذيات الزراعية، عبدالرحمن شمس الدين: «هدفنا هو الاستفادة من هذ الإنجاز المهم لتنمية وتوسيع نطاق إسهاماتنا الإيجابية للوصول إلى الحياد الكربوني.

ولم تكتف سابك للمغذيات الزراعية بإعلان التزامها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050م، بل أعلنت تعاونها مع عملائها لدعمهم في تحقيق أهدافهم في هذا الإطار. ويبحث العملاء في قطاعات الطاقة والأسمدة والكيميائيات عن موردي الهيدروجين منخفض الكربون والأمونيا منخفضة الكربون. ويمكننا تحقيق تطلعاتهم بالاستفادة من نقاط القوة التي تتمتع بها الشركة منذ فترة طويلة في جميع مراحل سلسلة القيمة». وفي السياق نفسه، قال الرئيس والمدير الممثل لشركة «إف أو سي»، شيجيتو ياماموتو: «نظرًا لطموحات اليابان بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050م، فمن المتوقع أن تكون الأمونيا قليلة الانبعاثات وقودًا من الجيل التالي يمكن أن يسهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة من أعمالنا، كنا نعمل على إطلاق غاز الأمونيا من مصفاة سوديغورا، ونخطط لاستخدام الأمونيا قليلة الانبعاثات المستوردة كوقود هذه المرة بالتعاون مع شركائنا، في نفس المرجل. وسنواصل هذه الجهود للمساهمة في بناء سلسلة توريد الأمونيا».

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو للتجارة، محمد الملحم: «يجسد هذا الإنجاز ثمرة التعاون الوثيق بين الشركات داخل أرامكو السعودية وسابك وأرامكو للتجارة وشركائنا اليابانيين، ويمثّل بالفعل دفعةً كبيرة لجهود الاستدامة».

وعلى الصعيد نفسه، قال نائب الرئيس التنفيذي والمدير الممثل لشركة «إم أو إل»، توشياكي تاناكا: «من المتوقع أن يزداد الطلب على الأمونيا كمصدر للطاقة النظيفة من الجيل التالي. وتهدف اليابان للوصول لمجتمع خالٍ من الكربون بحلول عام 2050م. ويسعدنا جدًا أن نستورد الأمونيا قليلة الانبعاثات المعتمدة بشكل مستقل من المملكة العربية السعودية. نحن نعمل للوصول إلى سجل حافل من الخدمات الآمنة والموثوقة من خلال وسائط النقل المتعددة وفقًا لاحتياجات عملائنا، ومن خلال الدمج بين معرفتنا المتراكمة والمشاركة الاستباقية في مجموعة واسعة من سلاسل القيمة نطمح للمساهمة في الوصول إلى مجتمعات خالية من الكربون».

وتمتد شبكة إمدادات الأمونيا الزرقاء السعودية اليابانية عبر سلسلة القيمة الكاملة، ويشمل ذلك تحويل المواد الهيدروكربونية إلى هيدروجين ثم إلى أمونيا، وفي الوقت نفسه، احتجاز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المصاحبة. ويسلّط هذا الإنجاز الضوء على أحد المسارات العديدة ضمن مفهوم «اقتصاد الكربون الدائري» الذي تعرّف به المملكة، وعرف بها، وهو إطار يتم فيه تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإزالتها وإعادة تدويرها، وإعادة استخدامها بدلًا من إطلاقها في الغلاف الجوي.

وتنقل اليابان التقنية السعودية لإنتاج الامونيا الزرقاء، التي اثبتت نجاحها في توليد الطاقة لديها، إلى كندا حيث ستعمل «إيتوتشو» في المشروع مع «بتروناس إنرجي كندا»، وهي الشركة الكندية الفرعية لشركة بتروناس النفطية الماليزية المملوكة للدولة، وشركة بنية تحتية كندية غير محددة. وستكون دار التجارة اليابانية «إيتوتشو» مسؤولة عن المبيعات والخدمات اللوجستية للأمونيا، مع الأخذ في الاعتبار الصادرات المحتملة إلى منتجي الطاقة والمعادن والبتروكيميائيات اليابانيين. تهدف الشركات إلى البدء في إنشاء المصنع الذي تبلغ طاقته مليون طن سنويًا في عام 2023.

كما وافقت «إيتوتشو» على دراسة جدوى إنشاء سلسلة قيمة للأمونيا الزرقاء في سيبيريا مع شركة إركوتسك أويل الروسية. ويقود البيت التجاري مجموعة عالمية من 23 شركة للبحث في استخدام الأمونيا الخضراء كوقود للسفن، مع الوقود المنتج من مصادر الطاقة المتجددة بدون انبعاثات.

وتهدف اليابان إلى تطوير سلاسل توريد الأمونيا لأمن الطاقة في البلاد. وتستهدف وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية حصة 1 ٪ من الهيدروجين والأمونيا لأول مرة في مزيج الطاقة الياباني المخطط له في أبريل 2030 - مارس 2031.

وتتوقع اليابان أن تمثل مصادر إمداد الطاقة بالوقود غير الأحفوري ما يقرب من 60 ٪ من مزيج الطاقة في البلاد في السنة المالية 2030-31 (أبريل-مارس). وبموجب مسودة خطة الطاقة الإستراتيجية الصادرة في 21 يوليو، تهدف الدولة إلى مواءمة 46 ٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو هدف خفض الغازات الدفيئة بحلول نهاية هذا العقد.

ومن المقرر أن تبلغ حصة اليابان من الغاز الطبيعي المسال في مزيج الطاقة حوالي 20 ٪، والفحم 19 ٪ والنفط 2 ٪ في السنة المالية 2030-31، وفقًا لتوقعات في خطة الطاقة الاستراتيجية مقارنة بـ 37٪ للغاز الطبيعي المسال، و32 ٪ للفحم، و7 ٪ للنفط في السنة المالية 2019-20، حسب المسودة.

وتكشف أحدث خطة إستراتيجية للطاقة، نيّة اليابان في اتخاذ سلسلة من إجراءات سياسة العرض والطلب، بالإضافة إلى دعم الابتكار التكنولوجي، لتسريع تحركها للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، مع الحفاظ على قبضتها المحكمة لضمان استقرار إمدادات الطاقة خلال الفترة الانتقالية. وأظهرت مسودة خطة الطاقة الإستراتيجية، وهي سياسة الطاقة الأساسية في البلاد، تحولًا كبيرًا في سياسة الطاقة اليابانية التي تركز على إزالة الكربون من قطاع الطاقة، والذي يمثل 80 ٪ من انبعاثات غازات الدفيئة في البلاد، في إطار جهودها نحو 2050 حيادية الكربون.

وكانت شركة أرامكو السعودية قد نجحت مع معهد اقتصاديات الطاقة الياباني، بالشراكة مع الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، في إنتاج وتصدير أول شحنة من الأمونيا الزرقاء من المملكة العربية السعودية إلى اليابان، حيث تم تصدير أربعين طنًا من الأمونيا الزرقاء عالية الجودة إلى اليابان لاستخدامها في توليد الطاقة الخالية من الكربون.

في وقت أصبح استخدام الأمونيا في الطاقة، ناجحًا على نطاق واسع إذ أنها ستُسهم في جعل أسواق الطاقة العالمية نظيفة أكثر، حيث تحل شحنات الأمونيا السعودية محل مصادر الطاقة الملوثة مثل الفحم في اليابان وكندا. وتواصل شركة أرامكو السعودية العمل مع شركاء مختلفين من جميع أنحاء العالم في إيجاد حلول من خلال نشر تقنيات متطورة لإنتاج طاقة منخفضة الكربون لمواجهة التحدي المناخي العالمي.

وتعتبر اليابان الأمونيا الزرقاء مهمة للغاية لطموحاتها فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الكربونية بهدف المحافظة على التوازن بين البيئة والاقتصاد، وترى إمكانية توليد حوالي 10 ٪ من الطاقة في اليابان بواسطة 30 مليون طن من الأمونيا الزرقاء. لذلك ترى اليابان بإمكانها أن تبدأ بإطلاق هذه المادة على نحو مشترك في محطات الطاقة الحالية، ثم تنتقل في النهاية إلى الحرق الأحادي بنسبة 100 ٪ من الأمونيا الزرقاء.

وهناك دول مثل اليابان لا يمكنها بالضرورة الاستفادة من احتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه أو عملية استعادة النفط بسبب ظروفها الجيولوجية، ولكن سيساعد غاز الأمونيا / الهيدروجين الأزرق الكربوني المحايد في التغلب على هذا العائق.

# عوامل متضادة تزيد تقلبات النفط .. الأسواق أكثر حساسية للبيانات الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية

## أسامة سليمان من فيينا

### الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام بسبب العوامل المتضادة المؤثرة في الأسواق، واستمرار المخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة، وتباطؤ الطلب على الوقود .

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون «إن أسواق النفط أثبتت مرارا وتكرارا أنها أكثر مرونة مما يتوقعه التجار»، مشيرين إلى أن المكاسب السعرية الواسعة ما زالت متوقعة في ضوء استمرار الحرب في أوكرانيا، وقد اتضح أن الجانب الأوروبي لم يفقد نهائيا الإمدادات الروسية، لكنه يتلقاها عبر دولة ثالثة حاليا، وهذا ما أنقذ الاقتصاد العالمي من جموح كبير في أسعار النفط الخام.

وأصبحت أسواق النفط الخام أكثر حساسية في التعاطي مع البيانات الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية، ومثال على ذلك أن أي انقطاع في الإنتاج قد يدفع إلى ارتفاع أسعار الخام حتى لو كان الانقطاع صغيرا مثل 400 ألف برميل يوميا كما حدث في السوق أخيرا في ظل أزمة نزاع التصدير بين كردستان والعراق.

وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية «إن مخاوف الركود الاقتصادي والرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية ألقيا بظلال قوية على سوق النفط الخام في مستهل تعاملات الأسبوع»، مشيرا إلى أن فرض حظر على صادرات النفط الروسي لم يحقق أهدافه في تقليل عائدات موسكو، حيث قامت روسيا بتبديل المشترين من أوروبا والولايات المتحدة بالأسواق الآسيوية. وأوضح أن ما يحدث هو عملية إحلال وتبديل بين البائعين والمشترين مع تخفيضات جديدة، وتعهد روسيا بخفض إنتاج النفط ردا على العقوبات الغربية بنحو 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام الجاري، وهو ما يصب في مصلحة جهود تحقيق الاستقرار والتوازن بين العرض والطلب في السوق النفطية.

ويتفق ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة مع أن «أوبك +» تسعى إلى دعم أسعار النفط الخام للحفاظ على نشاط الاستثمارات خاصة في مشاريع المنبع، حيث تتخوف من نقص الاستثمار المستمر في العرض، وهو ما قد ينذر بارتفاعات قياسية في الأسعار تزيد الأعباء التضخمية بشكل واسع على المستهلكين.

من ناحيته، يشير ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات إلى توقع عدد متزايد من المديرين التنفيذيين في الصناعة الأمريكية من الولايات المتحدة أن يبلغ إنتاج النفط الأمريكي ذروته في غضون الأعوام الخمسة أو الستة المقبلة.

وأكد تلاشي التوقعات بشأن طفرة أخرى في النفط الصخري الزيتي بسبب ارتفاع التكاليف، إضافة إلى محدودية الإمدادات من العمالة والمعدات التي تعوق جهود منتجي النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة في سرعة تكثيف الإنتاج.

أما مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية فتقول «إن الولايات المتحدة تسعى حثيثا إلى تطبيق أكثر صرامة لنظام سقف أسعار النفط الروسي وسد ثغرات التهرب»، لكن المعنيين بالصناعة أشاروا إلى أن تجارة الناقلات يمكن أن تظل مرنة بدون إجراءات صارمة وملموسة جديدة، موضحة أن عملية ضمان الامتثال الكامل للحد الأقصى للسعر صعبة للغاية عمليا.

وأبرزت تأثير حظر مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي مزودي الخدمات البحرية الخاضعين لسلطاتهم من خدمة صادرات الخام الروسية المنقولة بحرا بدءا من ديسمبر الماضي، ما لم يتم بيع البراميل بما لا يزيد على 60 دولارا للبرميل، كما حظرت المنتجات بدءا من 5 فبراير الماضي ما لم يتم بيعها بسعر أعلى من السقف المتفق عليه، مشيرة إلى أن مجموعة السبع أو الولايات المتحدة على الأقل تتخذ موقفا أكثر صرامة عندما يتعلق الأمر بضمان الامتثال للحد الأقصى لأسعار النفط.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط الخام أمس حيث طغت المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة والاقتصاد العالمي وتوقعات الطلب على الوقود واحتمالات شح الإمدادات.

وانخفض خام برنت 48 سنتا إلى 81.18 دولار للبرميل بحلول الساعة 00:45 بتوقيت جرينتش، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط 48 سنتا ليسجل 77.39 دولار للبرميل.
وسجل الخامان القياسيان انخفاضا أكثر من 5 في المائة، الأسبوع الماضي، وهو أول انخفاض أسبوعي لهما في خمسة أسابيع، مع تراجع الطلب الضمني على البنزين عن العام الماضي، ما أثار مخاوف من حدوث ركود في أكبر مستهلك للنفط في العالم. وقالت تينا تينج المحللة في «سي.إم.سي ماركتس»، «إن البيانات الاقتصادية الأمريكية الضعيفة وأرباح الشركات المخيبة للآمال من قطاع التكنولوجيا أثارت المخاوف بشأن النمو وتسببت في عزوف المستثمرين عن المخاطرة، كما أن استقرار الدولار وتصاعد عائدات السندات يضغطان أيضا على أسواق السلع». ومن المتوقع أن ترفع البنوك المركزية من الولايات المتحدة إلى بريطانيا وأوروبا أسعار الفائدة عندما تعقد اجتماعا في الأسبوع الأول من مايو في محاولة لكبح جماح التضخم المرتفع.

وأدى الانتعاش غير المستقر للاقتصاد في الصين بعد جائحة كوفيد - 19 إلى حالة من الغموض إزاء توقعات الطلب على النفط، على الرغم من أن بيانات الجمارك الصينية أظهرت الجمعة أن أكبر مستورد للخام في العالم جلب كميات قياسية من النفط في مارس.
وتجاوزت واردات الصين من أكبر موردين للخام، روسيا والسعودية، مليوني برميل يوميا من كل منهما، ومع ذلك، تراجعت هوامش أرباح التكرير في آسيا بسبب الإنتاج القياسي من أكبر مصافي التكرير في الصين والهند، ما حد من شهية المنطقة لتحميل إمدادات النفط من الشرق الأوسط في حزيران (يونيو).

لكن المحللين والمتعاملين ظلوا رغم ذلك متفائلين بشأن تعافي الطلب على الوقود في الصين بحلول النصف الثاني من عام 2023، ومع دخول تخفيضات الإمدادات الإضافية التي قررها تحالف «أوبك +» الذي يضم الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاءها، بمن فيهم روسيا، حيز التنفيذ بدءا من أيار (مايو)، التي قد تؤدي إلى نقص المعروض في الأسواق.

# المملكة تعمل على إنشاء 600 مشروع ترفيهي صديق للبيئة بحلول 2030

## الرياض

وضعت المملكة العربية السعودية تحقيق الاستدامة أولوية في المشاريع التي تعمل عليها في جميع المجالات؛ بهدف حماية البيئة الطبيعية وتعزيزها، وتشجيع الممارسات المستدامة في المشاريع في جميع أنحاء البلاد، حيث تعد القيادة السعودية الرشيدة الاستدامة خيارًا ضروريًّا وليس تكلفة إضافية؛ مما يجعلها قائدة للتنمية المستدامة، ومصدر إلهام للدول الأخرى.

وتمتلك المملكة إمكانيات فريدة في تطبيقات الاستدامة، كما أطلقت مبادرة السعودية الخضراء؛ لزيادة اعتمادها على الطاقة النظيفة، وتقليل الانبعاثات الكربونية؛ لتحقيق الحياد الصفري للانبعاثات الكربونية بحلول عام 2060، وفق خطط، ومبادرات، وحلول مدروسة لحماية البيئة، تماشيًا مع رؤية 2030 التي من أهدافها تحسين جودة الحياة، وحماية الأجيال المقبلة. ومع خطط الحكومة ومبادراتها، من الضروري أن تعمل الشركات والمؤسسات على دمج معايير الاستدامة وتطبيقاتها في تصميم عمليات مشاريعها؛ لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية للبلاد، وخلق مستقبل صحي ومزدهر للمواطنين، وأن تصبح المملكة من الدول الرائدة في التنمية المستدامة، وتقود مستقبلاً أكثر أمانًا للبشرية.

الاستدامة في الترفيه

تسعى المملكة إلى بلوغ هدف الاستدامة في كل مشاريع الترفيه؛ لحماية البيئة، وتحقيق متعة متجددة لا تؤثر سلبًا على البيئة مستقبلًا. وأوضح جيريمي جراي نائب رئيس تطوير الأعمال في شركة «وايت ووتر» العالمية الرائدة في تصميم وتصنيع المعدات اللازمة لبناء المنتزهات المائية "أن شركة وايت ووتر تهدف إلى المساعدة في تحقيق أحد أهداف رؤية 2030 المتمثل في إنشاء أكثر من 600 معلم ترفيهي في المملكة بحلول عام 2030، بالتعاون مع أفضل العلامات التجارية الترفيهية في المنطقة والعالم، وتعمل على تطبيق الاستدامة في كافة المشاريع الترفيهية؛ للحفاظ على موارد الدولة، وخلق صناعة ترفيه مستدامة في المملكة، وأن تكون المشاريع صديقة للبيئة.

حدائق مائية مستدامة

وأكـد جـراي أن «وايـت ووتـر» تعطي الأولوية للاسـتدامة في كل خطوات مشـاريع الترفيه، مشـيرًا إلى أنه عندما يتعلق الأمر بمشـروع حديقة ترفيهية مسـتدامة، فإنها تسـتعين بأفضل المصممين العالميين في إنشـاء الحدائـق المائية؛ لتحديد كيفيـة العمل بفعالية مع الموارد الطبيعيـة، وتوصي المصممين بالاطلاع على معلومات الموقع الجغرافي للمشـروع، وتحديد كيفية الاسـتفادة من الموارد الطبيعية المحيطة بأقل تأثير بيئي ممكن، وبطريقة آمنة لإنشـاء حدائق مائية مسـتدامة.

وقال: «في مشـاريع الحدائق المائية يمكن للمنزلقات المائية المصممة جيدًا أن تسـاعد في التخفيف من هـدر الميـاه، واسـتهلاك الطاقة، حيث إن معظم المياه المسـتخدمة في الحدائق المائية يمكن اسـتعادتها، وإعادة تدويرها».

حلول ذكية لترشيد الاستهلاك

وتحقق الحلول الذكية لوايت ووتر، والتصميم الجيد للألعاب استهلاكًا أقل للمياه في الحدائق المائية التي يعتقد بعض الناس خطأ أنها تستهلك كثيرًا من المياه خلافًا للصناعات الترفيهية الأخرى، فملاعب الغولف يمكن أن تسـتهلك ضعف كمية المياه التي تسـتخدمها الحدائق المائية، وقد سـاعدت حلول ووتر وايت عند تصميم ألعاب المتنزهات المائية في استهلاك كمية مياه تتراوح ما بين 2 ٪ إلى 3 ٪ فقط من حجم استهلاك المياه اليومي الحالي في الحدائق.

وبيّـن أن محـاكاة الألعـاب المائيـة تمكّن فريق العمل مـن التنبؤ بمكان تناثر الميـاه، بحيث يمكن للجدران المحيطـة بالمنزلـق المائي والتي صُنعت بطريقة مثالية أن تسـتعيد المياه مـرة أخرى إلى مجرى المنزلق؛ ليتمكـن الضيـوف من التحليق أعلـى على جدران المنزلق؛ مما يحقـق تجربة أكثر إمتاعًا.

وأظهرت دراسـة سـابقة أن المنزلقات المائية في الحدائق التي تطبق معايير الاسـتدامة توفّر طاقة بنسبة 55 ٪ مقارنة بالنظام السـابق المستخدم في تلك الحدائق.

تقليل الآثار البيئية

وقد دعت أونا ديبور رئيسة التسويق والاستراتيجية في شركة "وايت ووتر"- الشركات والمؤسسات إلى أن تعمل على تخصيص الوقت والجهد لتبني برامج وطرق جديدة؛ لتحسين عملياتها، وتقليل الآثار البيئية للحفاظ على موارد الدولة، مشيرةً إلى زيادة أعداد الشركات والمؤسسات التي تؤكّد التزامها بمعايير الاستدامة، وحماية البيئة، ومكافحة تغير المناخ عبر استثماراتها، ومنتجاتها الصديقة للبيئة.

وقالت أونا: «من خلال تطبيق معايير الاستدامة في المشاريع الترفيهية، يمكن لقطاع الترفيه في المملكة أن يثبت للمستهلكين أننا نشاركهم اهتماماتهم في الحفاظ على البيئة، وأنّ تقديم المتعة والترفيه لهم لا يزيد التكاليف على كوكب الأرض».

وأعربت عن ثقتها في قطاع الترفيه بالمملكة لتحقيق الاستدامة، وقالت: «نعمل في وايت ووتر على إنشاء الحدائق المائية الصديقة للبيئة التي تدفع صناعة الترفيه في المملكة إلى الأمام، وتقدّم للضيوف أفضل تجربة ترفيهية ممكنة، مع مراعاة تقليل التأثير البيئي بدءًا من التصميم، إلى البناء والتركيب، لإنشاء مدن وحدائق مائية تستخدم كميات أقل من المياه، والحد من هدر المياه، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة».

# 9 دول أوروبية تكرس طموحها لزيادة قدرات طاقة الرياح البحرية 10 مرات في بحر الشمال

## الاقتصادية

عقدت تسع دول أوروبية أمس، اجتماعا في بلجيكا أمس، تريد من خلاله تكريس طموحها المشترك بزيادة قدراتها على صعيد طاقة الرياح في بحر الشمال عشر مرات، في تحد صناعي هائل لتسريع نزع الكربون في القارة الأوروبية.

ويهدف اجتماع اوستنده الذي شارك فيه، خصوصا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتس ورئيس الوزراء الهولندي مارك روته إلى تطوير حقول طاقة الرياح ومنشآت الربط والشبكات الصناعية ومشاريع الهيدروجين الأخضر.

وقال قادة الدول التسعة في مقال نشره موقع «بوليتيكو» أمس، «هدفنا المشترك على صعيد طاقة الرياح البحرية في بحر الشمال هو إنتاج 120 جيجاواط في 2030 وما لا يقل عن 300 جيجاواط في 2050». وتصل قدرات الإنتاج الحالية مجتمعة إلى نحو 30 جيجاواط، وفقا لـ«الفرنسية».

وأضافوا «طريقنا مرسوم وعلينا الآن تسريع الخطى». عمليا، يتمثل الهدف في تسريع إجراءات الترخيص وتنسيق أفضل للمناقصات وتعزيز سلاسل الإنتاج وتنويع مصادر توريد المكونات الحساسة لحفض الاعتماد على الصين.

وسيشارك في الاجتماع قادة سبع دول في الاتحاد الأوروبي هي فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وأيرلندا والدنمارك ولوكسمبورج، فضلا عن النرويج والمملكة المتحدة.

وتصل قدرة إنتاج المملكة المتحدة إلى 14 جيجاواط من طاقة الرياح في البحر وألمانيا إلى ثمانية، فيما تراوح قدرات الدنمارك وبلجيكا وهولندا بين 2 و3 جيجاواط، بينما تصل في فرنسا والنرويج إلى حدود 0,5.

وقال قصر الأليزيه الرئاسي الفرنسية «النطاقات هائلة عندنا كما عند جيراننا ستكون طاقة الرياح في البحر بين 2030 و2050 مصدر إنتاج الطاقة المتجددة الرئيس، متقدمة بأشواط على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على اليابسة».

وفي بحر الشمال غير العميق جدا، يمكن وضع أبراج لطاقة الرياح «بأعداد كبيرة» على مسافة قريبة من السواحل «في ظروف ريحية تسمح بإنتاج كثير من الطاقة» الخضراء بأسعار تنافسية جدا على ما أضاف المصدر نفسه.

وتطمح فرنسا إلى إنتاج 40 جيجاواط من طاقة الرياح البحرية بحلول 2050 على كامل سواحلها.

وبعد اجتماع أول ضم أربع دول في أيار (مايو) 2022 تندرج قمة بحر الشمال «الثانية هذه ضمن الأهداف المناخية لأوروبا، فضلا عن العزم على قطع اعتمادها على مصادر الطاقة المستوردة إثر الحرب في أوكرانيا».

واتفقت دول الاتحاد الأوروبي قبل فترة قصيرة على مضاعفة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة بحلول 2030 لتصل إلى 42.5 في المائة، ولا سيما عبر تسريع إجراءات الترخيص للمنشآت. واقترحت بروكسل كذلك في منتصف مارس تخفيف الإجراءات التنظيمية للصناعات الخضراء. لكن لتحقيق أهداف اوستنده «ثمة حاجة إلى استثمارات جديدة ضخمة في قدرات الإنتاج ومنشآت الدعم والسياسات المقررة غير كافية في الوقت الراهن» على ما أفادت نحو 100 من شركات القطاع في إعلان مشترك.

وأوضح بيار تارديو من اتحاد ويند يوروب الصناعي «تتمتع أوروبا بمركز قيادي على الصعيد التكنولوجي والصناعي في مجال طاقة الرياح البحرية، لكنها لا تنتج ما يكفي من العناصر الحيوية. وتخصص تمويلات لا بأس بها للابتكارات أما الرهان الحالي فيقوم على استثمار في منشآت الإنتاج القائمة حاليا التي ينبغي زيادة قدرتها مرتين أو ثلاث مرات».

والتكلفة الإجمالية تبدو ضخمة، ففي نهاية 2020 قدرت بروكسل الاستثمارات الضرورية بنحو 800 مليار يورو في حال أراد الاتحاد الأوروبي أن يصل إلى قدرة إنتاج 300 جيجاواط من طاقة الرياح البحرية بحلول 2050.

وتدعو المنظمات البيئية غير الحكومية إلى عدم القيام بدراسات التأثير على التنوع البيولوجي البحري على عجلة، فيما تشير ويند يوروب إلى قيود مرتبطة بالصيد والنقل.

# روسيا في طريقها لإنتاج 9.6 مليون برميل نفط يومياً في 2023

## الشرق الأوسط

قال مصدر حكومي روسي مطلع لوكالة «رويترز» للأنباء، إن إنتاج روسيا من النفط هذا العام في طريقه لتجاوز 480 مليون طن، أي نحو 9.6 مليون برميل يومياً.

وتشير حسابات «رويترز» وتصريحات المصدر إلى أن الرقم، الذي لا يشمل مكثفات الغاز، يتماشى مع تعهد روسيا بخفض إنتاجها 500 ألف برميل يومياً إلى 9.5 مليون برميل يومياً اعتباراً من مارس (آذار) وحتى نهاية العام.

وقال المصدر لـ«رويترز»، طالباً عدم ذكر اسمه، نظراً لحساسية مثل هذه البيانات: «إذا أجريت استنتاجاً للعام كله، فإن الإنتاج سيكون عند 480 مليون طن».

ولم ترد وزارة الطاقة الروسية على طلب للتعقيب.

# بريطانيا تعلن عن أكبر خط كهرباء متعدد الاستخدامات في العالم

## الشرق الأوسط

أعلنت الحكومة البريطانية أن خط كهرباء جديداً بين بريطانيا وهولندا سيوفر ما يكفي من الكهرباء «لعدد من المنازل أكثر من منازل مانشستر وبرمنغهام معاً». وقالت بريطانيا إن خط كهرباء «ليونلينك» سيكون «أكبر خط كهرباء متعدد الاستخدامات في العالم»، وإنه سيعزز إمدادات الطاقة في المملكة المتحدة «بما يكفي لتزويد 1.8 مليون منزل بالطاقة»، حسب وكالة الأنباء البريطانية «بي إيه ميديا».

وسوف يربط خط «ليونلينك» بريطانيا وهولندا بعضهما ببعض وبمزارع الرياح البحرية في بحر الشمال، لتوفير طاقة «نظيفة وبأسعار معقولة» بحلول الوقت الذي من المقرر أن يكون «جاهزاً للتشغيل بحلول أوائل الثلاثينات من القرن الحالي».

وأشاد وزير الطاقة البريطاني غرانت شابس بـ«الاتفاق التاريخي» يوم الاثنين، وقال إنه دفعة لأمن الطاقة في المملكة المتحدة. وسيكون خط الكهرباء العابر للحدود هو الثاني فقط من نوعه في العالم؛ حيث كان قد تم بناء أول خط من قبل ألمانيا والدنمارك.

يأتي هذا الإعلان في الوقت الذي يقود فيه شابس وفداً من رجال الأعمال البريطانيين للمشاركة في قمة بحر الشمال في بلجيكا، على أمل متابعة مشروعات جديدة للطاقة المتجددة والربط البيني. وتشهد القمة اجتماع 9 دول، هي: بريطانيا، وبلجيكا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وآيرلندا، ولوكسمبورغ، والنرويج، وهولندا، في مدينة أوستند لمناقشة طموحات بناء مزارع الرياح البحرية المستقبلية.

وقال شابس: «اتفاق اليوم التاريخي مع هولندا يربط بلدينا معاً من خلال هذا الإنجاز المثير، وهو الأكبر من نوعه في العالم، وسيوفر ما يكفي من الكهرباء لعدد من المنازل أكثر من منازل مانشستر وبرمنغهام معاً».

وقال وزير المناخ والطاقة الهولندي روب جيتين: «مع تحول بحر الشمال إلى أكبر مورد للكهرباء الخضراء لهولندا وأجزاء كبيرة من أوروبا، نحن مستعدون لتوسيع الربط بين البلدين... وهذا الربط الجديد يعزز أمن الطاقة في أوروبا».

وكان من المتوقع أيضاً أن يوقع شابس مذكرة تفاهم بين المملكة المتحدة والدنمارك مساء الاثنين، في خطوة تهدف إلى ضمان مزيد من التعاون بشأن الانتقال من الوقود الأحفوري إلى التقنيات المتجددة، وخصوصاً الرياح البحرية.

وتواجه بريطانيا كغيرها من دول أوروبا تحديات واسعة النطاق فيما يخص توفير الطاقة؛ خصوصاً بعد فرض عقوبات واسعة النطاق على روسيا، المورد الرئيس للطاقة الأوروبية، بينما تعاني بريطانيا بشكل إضافي بسبب مشكلة الإضرابات التي تطول قطاعات واسعة بلغت قطاع الطاقة.

وقال المتحدث باسم نقابة «يونايت» العمالية البريطانية، إن منصتين لإنتاج النفط في بحر الشمال توقفتا عن العمل مع بدء إضراب العاملين عن العمل لمدة يومين. وقال المتحدث باسم النقابة العمالية عبر البريد الإلكتروني، إنه تم إغلاق منصتي «نينيان سنترال» و«نينيان ساوث» بسبب الإضرابات، حسب «بلومبرغ».

وتنتج هاتان المنصتان النفط من خام برنت. ويتم تشغيل المنصتين من قبل شركة «كانادیان ناتشرال ريسورسيز»، والتي لم تتمكن من التعليق على الفور.

وجدير بالذكر أن آلاف المتظاهرين توجهوا إلى البرلمان البريطاني منذ السبت، في إطار حملة تستمر 4 أيام تهدف إلى «تسليط الضوء على إخفاقات الحكومة المتعلقة بالبيئة». وأطلقت مجموعة «Extinction Rebellion» البيئية (XR) الحدث الجمعة، ووعدت باضطرابات، والابتعاد عن قطع الطرقات التي باتت تعرف بها.

وتقول المجموعة إن الآلاف احتجوا أمام الدوائر الحكومية في لندن الجمعة «لتسليط الضوء على الإخفاقات البيئية والاجتماعية فيها جميعاً». وركزت تظاهرة السبت على البيئة والتنوع البيئي، وانطلقت من وستمنستر آبي بمشاركة عدد كبير من الأطفال الذين ارتدوا ملابس ووضعوا أقنعة ترمز لحيوانات.

وقالت جيني أوهارا جايكواي، البالغة من العمر 47 عاماً التي جاءت من ويلز في رحلة استغرقت 6 ساعات مع ولديها: «إنها حالة طوارئ. يحتاج الجميع إلى التعاون حتى تتمكن الأجيال الصاعدة من الاستمتاع بكوكبنا الجميل». وأضافت في تصريح لوكالة «الصحافة الفرنسية»: «يجب أن أشارك أكثر في حركات الاحتجاج؛ لكن حياتي تتمحور على العمل والأسرة. عدم التحرك لم يعد خياراً بسبب خطورة الوضع».

وتسببت المجموعة بالسنوات الأخيرة في اضطرابات كبيرة طالت الطرقات والمطارات وشبكات النقل العام، في إطار تظاهرات احتجاج على تغير المناخ.

# النفط يرتفع في مستهل بداية الأسبوع

# القاهرة: صبري ناجح

## الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس (الاثنين)، التي اتسمت بالتذبذب طوال النصف الأول من الجلسة، وطغى التفاؤل على المتعاملين إزاء المعروض النفطي نتيجة التخفيضات الطوعية لدول أعضاء في «أوبك بلس» بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً، والمقرر تطبيقها من بداية مايو (أيار) المقبل حتى نهاية العام الجاري، ما يقلل المخاوف بشأن توقعات ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على الوقود.

وارتفع خام برنت 0.2 في المائة إلى 82.30 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:45 بتوقيت غرينتش، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط 0.001 في المائة ليسجل 78.69 دولار للبرميل.

وانخفض الخامان القياسيان أكثر من 5 في المائة الأسبوع الماضي، وهو أول انخفاض أسبوعي لهما في 5 أسابيع، مع تراجع الطلب الضمني على البنزين عن العام الماضي، مما أثار مخاوف من حدوث ركود في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

ودعم ارتفاع النفط توقف منصتين لإنتاج النفط في بحر الشمال عن العمل، نتيجة إضراب العاملين لمدة يومين. وقال المتحدث باسم نقابة «يونايت» العمالية البريطانية، إنه تم إغلاق منصتي «نينيان سنترال» و«نينيان ساوث» بسبب الإضرابات، بحسب وكالة «بلومبرغ» للأنباء. وتنتج هاتان المنصتان النفط من خام برنت. ويتم تشغيل المنصتين من قبل شركة «كانادیان ناتشرال ريسورسيز».

يرى المحلل أول ريكاردو إيفانجليستا في شركة ActivTrades للوساطة المالية، أن توقعات بانكماش الاقتصاد العالمي ما زالت تؤثر على أداء المتعاملين في أسواق النفط، لأنها تنعكس بالسلب على الطلب العالمي على النفط.

وقال إيفانجليستا لـ«الشرق الأوسط»، إن «البنوك المركزية حول العالم لا تزال تكافح لوضع حد للتضخم عن طريق فرض المزيد من القيود على السيولة في الأسواق، وهو ما يدفع المستثمرين للاعتقاد بأن الطلب على النفط سوف يتأثر نتيجة احتمالات الركود الاقتصادي».

وأضاف: «وبالتالي، ما لم يرتفع الطلب على النفط في الفترة المقبلة، فلن تقدم التخفيضات الطوعية التي أعلنتها (أوبك بلس) في الإنتاج أي دعم لسعر البرميل؛ حيث يتوقف هذا السيناريو على ما سيحدث في الصين في الفترة المقبلة»، مشيراً إلى ما قدمته بعض البيانات الاقتصادية في الصين التي أظهرت عودة نشاط أكبر مستورد للنفط في العالم إلى طبيعته، «فإذا ما استمرت الحال كما هي في النصف الثاني من العام، هنا يمكننا أن نغير نظرتنا لسعر البرميل إلى إيجابية».

في الأثناء، نقلت «رويترز» عن مصدر حكومي روسي مطلع، قوله إن إنتاج روسيا من النفط هذا العام في طريقه لتجاوز 480 مليون طن أي نحو 9.6 مليون برميل يومياً.

ويتماشى الرقم مع تعهدات روسيا بخفض إنتاجها 500 ألف برميل يومياً إلى 9.5 مليون برميل يومياً اعتباراً من مارس (آذار) حتى نهاية العام.

وأوقفت روسيا، ثاني أكبر مُصدر للنفط في العالم بعد السعودية، أو أرجأت نشر بعض بياناتها الرئيسية بشأن الطاقة بما في ذلك معلومات الإنتاج والتصدير.

# النفط يتراجع وسط غموض التوقعات الاقتصادية العالمية

## اندبندنت

تراجعت أسعار النفط بعد أن طغت المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة والاقتصاد العالمي وتوقعات الطلب على الوقود على احتمالات شح الإمدادات بسبب تخفيضات «أوبك+» للمعروض.

وانخفض خام برنت 48 سنتاً إلى 81.18 دولار للبرميل، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط 48 سنتاً ليسجل 77.39 دولار للبرميل.

تراجع بنسبة خمسة في المئة الأسبوع الماضي

وانخفض الخامان القياسيان أكثر من خمسة في المئة الأسبوع الماضي، في أول انخفاض أسبوعي لهما في خمسة أسابيع، مع تراجع الطلب الضمني على البنزين عن العام الماضي، مما أثار مخاوف من حدوث ركود في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

عزوف المستثمرين

وقالت المحللة في «سي.إم.سي ماركتس» تينا تينغ إن «البيانات الاقتصادية الأميركية الضعيفة وأرباح الشركات المخيبة للآمال من قطاع التكنولوجيا أثارت المخاوف بشأن النمو، إذ تسببت في عزوف المستثمرين عن المخاطرة»، مضيفة أن «استقرار الدولار وتصاعد عائدات السندات يضغطان أيضاً على أسواق السلع». ومن المتوقع أن ترفع البنوك المركزية من الولايات المتحدة إلى بريطانيا وأوروبا أسعار الفائدة، عندما تعقد اجتماعاً في الأسبوع الأول من مايو (أيار) في محاولة لكبح جماح التضخم المرتفع. وأدى الانتعاش غير المستقر للاقتصاد في الصين بعد جائحة «كوفيد 19» إلى حال من الغموض إزاء توقعات الطلب على النفط، على رغم أن بيانات الجمارك الصينية أظهرت الجمعة الماضي أن أكبر مستورد للخام في العالم جلب كميات قياسية من النفط في مارس (أذار)، وتجاوزت واردات الصين من أكبر موردين للخام روسيا والسعودية، مليوني برميل يومياً من كل منهما.

ومع ذلك تراجعت هوامش أرباح التكرير في آسيا بسبب الإنتاج القياسي من أكبر مصافي التكرير في الصين والهند، مما حد من شهية المنطقة لتحميل إمدادات النفط من الشرق الأوسط في يونيو (حزيران).

لكن المحللين والمتعاملين ظلوا على رغم ذلك متفائلين بشأن تعافي الطلب على الوقود في الصين بحلول النصف الثاني من عام 2023، ومع دخول تخفيضات الإمدادات الإضافية التي قررها تحالف «أوبك+» الذي يضم الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاؤها بمن فيهم روسيا، حيز التنفيذ اعتباراً من مايو المقبل التي قد تؤدي إلى نقص المعروض في الأسواق.

في تلك الأثناء قال مصدر حكومي روسي مطلع لوكالة «رويترز» إن إنتاج روسيا من النفط هذا العام في طريقه لتجاوز 480 مليون طن أي نحو 9.6 مليون برميل يومياً، مضيفاً أنه «باستقراء بيانات العام بأكمله فإن الإنتاج سيكون عند 480 مليون طن»، في المقابل لم ترد وزارة الطاقة الروسية على طلب «رويترز» للتعقيب.

في عام 2022 ارتفع إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز إلى 535 مليون طن (10.7 مليون برميل يومياً)، وتستثنى المكثفات من حصص الإنتاج التي تحددها «أوبك+» لروسيا.

ووفقاً للمصدر قد يصل الإنتاج إلى نحو 520 مليون طن (10.4 مليون برميل يومياً) هذا العام، مع احتساب نحو 40 مليون طن من مكثفات الغاز.

ويزيد ذلك كثيراً على التوقعات الرسمية بأن يصل إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز في عام 2023 إلى ما بين 490 و500 مليون طن (9.8 مليون إلى 10 ملايين برميل يومياً).

استقرار الطلب على النفط الروسي

إلى ذلك قال محللو «جي.بي مورغان» في مذكرة بحثية هذا الشهر، إن «الطلب على النفط الروسي استقر إلى حد كبير بعد الهزة الأولية في بداية الحرب»، وأضافوا «نعتقد أن الطلب عاد تقريباً إلى مستويات ما قبل الحرب».

وقدر المحللون إنتاج روسيا الإجمالي من الخام والمكثفات عند 10.8 مليون برميل يومياً في مارس الماضي، بانخفاض 250 ألف برميل يومياً عن فبراير (شباط).

وانخفض إنتاج النفط الروسي في أبريل (نيسان) 2022 بعد أن فرض الغرب عقوبات بسبب ما يطلق عليه الكرملين «عملية عسكرية في أوكرانيا». ومع ذلك، نجحت روسيا منذ ذلك الحين في بيع نفطها للصين والهند.

وعلى رغم ذلك قررت موسكو خفض إنتاجها من الخام 500 ألف برميل يومياً حتى نهاية العام الحالي من أجل دعم سعر النفط، شريان الحياة للاقتصاد الروسي.

# اشتعال المنافسة في أوروبا على أنواع النفط الشبيهة لخام روسيا

## اقتصاد الشرق

تواجه مصافي النفط في أوروبا، التي تعمل بالفعل دون شحنات النفط الخام الروسية منذ فترة طويلة، فقدان إمدادات مماثلة من شمال العراق وخفض مفاجئ للإنتاج من جانب العديد من أكبر الدول المنتجة في العالم.

انخفضت التدفقات من روسيا -أكبر مورد للاتحاد الأوروبي سابقاً- بأكثر من مليون برميل يومياً منذ غزو أوكرانيا في فبراير 2022، وسط استمرار تشديد العقوبات.

بدأ تأثير تلك التخفيضات يزداد قسوة حالياً بسبب توقف شحنات العراق التي تصل إلى أوروبا عبر ميناء تركي على البحر المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، أعلن تحالف «أوبك+» بما في ذلك روسيا، عن فرض قيود على الإمداد اعتباراً من مايو لخفض الإنتاج بنحو 1.6 مليون برميل يومياً بحلول يوليو.

تواجه أوروبا فقدان إمدادات النفط في وقت عصيب.

تتميز درجات النفط الروسي والعراقي بنفس الكثافة ونوعية الكبريت، وتعمل المصافي في آسيا -لا سيما الصين- على زيادة الطلب على هذا النفط الذي يُسمى بالنفط متوسط الكبريت الذي يشكل الخام الأساسي في نشاطها.

قال المحللان أمريتا سين وكريستوفر هينز لدى «إنيرجي أسبكتس» (Energy Aspects Ltd) في مذكرة بحثية تتناول تطورات أسواق النفط العالمية، ومن بينها الخام متوسط الكبريت: «نترقب منافسة صعبة بين أوروبا وآسيا، وقد تتفوق آسيا على أوروبا في الحصول على براميل النفط، مما قد يؤدي إلى خفض التشغيل أوروبياً لتحقيق التوازن في سوق النفط الخام».

استورد الاتحاد الأوروبي 95 ألف برميل يومياً من خام الأورال الروسي في مارس، مقابل نحو 1.2 مليون برميل يومياً في فبراير 2022، وفق بيانات جمعتها «بلومبرغ». جرى شحن جميع الشحنات إلى بلغاريا التي تتمتع باستثناءات من عقوبات الاتحاد الأوروبي بشأن واردات النفط الخام المنقولة بحراً من روسيا.

أوروبا تلجأ إلى الشرق الأوسط

عوّضت أوروبا ما لا يقل عن ربع الإمدادات الروسية عن طريق استيراد نفط خام من الشرق الأوسط منذ ربيع عام 2022 ، حسب «إنرجي أسبكتس». قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري في وقت سابق من أبريل إن التدفقات من حوض الأطلسي، من النرويج وأنغولا إلى الولايات المتحدة، زادت أيضاً في الربع الأول من 2023.

توجد حالياً عقبة أخرى في الشرق الأوسط، فمنذ الشهر الماضي، توقف تدفق نحو 450 ألف برميل يومياً من إمدادات النفط الخام من المنطقة الكردية في العراق وسط نزاع بشأن إيرادات النفط.

في مارس، شُحن ما لا يقل عن 169 ألف برميل يومياً من نفط شمال العراق -عبر ميناء جيهان التركي- إلى دول الاتحاد الأوروبي، وفق بيانات تتبع الناقلات. تضاف القيود إلى التشديد الذي يواجه أنواع الخام متوسطة الكبريت، حيث تستخدم البلدان المنتجة في الشرق الأوسط أيضا كمية كبيرة من نفطها في تعزيز نشاط المعالجة في مصافي التكرير المحلية الجديدة.

وعبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، ارتفعت أسعار درجات مثل خام البصرة المتوسط في العراق، والتي عادة ما تكون مخفضة كثيراً مقارنة بالخامات الأخرى، بسبب مستويات الكبريت فيها، إلى مستوى يعتبره العديد من المتعاملين باهظ التكلفة. أطلقت شركة التكرير اليونانية «هيلينيك بتروليوم» (Hellenic Petroleum SA) مناقصة نادرة -الأولى منذ عامين- لشراء إمدادات فورية من خام البصرة المتوسط.

قال بعض التجار إن هذه الخطوة تشير إلى قلة المعروض من هذه السلعة في السوق الفورية وسط انقطاع تدفق خام المنطقة الكردية.

# أكوا باور السعودية تبني أكبر محطتين لطاقة الرياح في أوزبكستان بتمويل آسيوي

## الطاقة

تستعد شركة أكوا باور السعودية للحصول على قروض بقيمة 174 مليون دولار؛ لبناء أكبر محطتين لطاقة الرياح في أوزبكستان، ضمن مجموعة من مشروعات الطاقة المتجددة في الدولة.

وأعلن «بنك التنمية الآسيوي»، اليوم الإثنين 24 أبريل/نيسان 2023، منح قروض بقيمة 174 مليون دولار للشركة السعودية، وذلك لتأسيس محطتين لطاقة الرياح في منطقة بخاري بدولة أزوبكستان، وفق ما جاء في بيان للبنك.

وأوضح البنك أن التمويل سيذهب إلى مؤسستين تملكهما شركة أكوا باور السعودية، بقيمة 40.5 مليون دولار و46.5 مليون دولار على التوالي؛ إذ سيجري تدبيرهما بتمويل ذاتي، كما سيدبر البنك تمويلًا بالقيمة نفسها تقريبًا من أموال صندوق البنية التحتية الخاصة الرائد في آسيا، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

أكبر محطتين لطاقة الرياح

من المقرر أن تشمل كل محطة طاقة رياح في أوزبكستان، 79 توربينة رياح، بإجمالي 158 توربينة ستولد 3235 غيغاواط/ساعة؛ بما يسهم في خفض نحو مليوني طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ سنويًا، ويمهّد الطريق لتحقيق الحياد الكربوني.

بالإضافة إلى ذلك، ستمول القروض التي ستحصل عليها شركة أكوا باور السعودية، بناء شبكة بطول 282.5 كيلومترًا، وبقوة 500 كيلو فولت، لنقل الكهرباء المولدة إلى شبكة الكهرباء في البلاد، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن القروض الجديدة من بنك التنمية الآسيوي، تأتي بعد أيام قليلة من توقيع شركة أكواباور 3 اتفاقيات لشراء الطاقة، واتفاقيات استثمار مع شبكة الكهرباء الوطنية في أوزبكستان، لتطوير عدد من مشروعات الطاقة المتجددة هناك.

وتشمل المشروعات الجديدة 3 مشروعات للطاقة الشمسية الكهروضوئية في طشقند وسمرقند، بالإضافة إلى 3 أنظمة لتخزين الكهرباء في البطاريات في طشقند وبخارى وسمرقند، وتأتي ضمن جهود تعزيز الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة في البلاد.

الاستثمارات في أوزبكستان

بالإضافة إلى تنفيذها أكبر محطتين لطاقة الرياح في أوزبكستان، تُعَد الدولة الآسيوية ثاني أكبر بلد تستثمر فيه شركة أكوا باور السعودية، بعد سوقها الرئيسة في المملكة، ولا سيما بعدما أعلنت، بنهاية العام الماضي 2022، توقيع 3 اتفاقيات نهائية لإنشاء محطة لطاقة الرياح بقدرة 1.5 غيغاواط هناك.

وتبلغ تكلفة مشروع محطة طاقة الرياح التي تبنيها الشركة السعودية في أوزبكستان نحو 2.4 مليار دولار، بينما وقّعت الشركة، في أغسطس/آب 2022، اتفاقيات مع الحكومة الأوزبكية لتطوير مرافق لإنتاج الهيدروجين الأخضر، باستثمارات 10 مليارات دولار.

يُذكر أن شركة «أكوا باور» السعودية تعمل على تنفيذ 5 مشروعات حاليًا في دولة أوزبكستان؛ منها 4 مشروعات لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح، بالإضافة إلى منشأة توربينات لديها دورة غازية مشتركة لتوليد الكهرباء.

# حصة أوبك في واردات الهند من النفط تهبط لأدنى مستوى خلال 22 عامًا

## الطاقة

شهدت واردات الهند من النفط، خلال العام المالي المنتهي في مارس/آذار (2023)، زيادة كبيرة في تدفقات النفط الروسي، على حساب نفط دول أوبك.

سارعت الهند إلى اقتناص أكبر عدد من الشحنات الروسية رخيصة الثمن خلال المدة الماضية، مع تحول موسكو نحو أسواق آسيا بعد أن فرضت الدول الغربية عقوبات عليها في أعقاب غزو أوكرانيا.

وتراجعت حصة أوبك من واردات الهند من النفط بأسرع وتيرة في 2023/2022 إلى أدنى مستوى في 22 عاما على الأقل مع زيادة تناول النفط الروسي الأرخص ثمنًا، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ومن المتوقع أن تتقلص حصة المنتجين الرئيسين أكثر هذا العام مع استمرار تدفقات النفط الروسي إلى الهند، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

واردات الهند من نفط أوبك

انخفضت حصة أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، ومعظمهم من الشرق الأوسط وأفريقيا، في سوق النفط الهندية إلى ٪59 في السنة المالية المنتهية في مارس/آذار 2023، من نحو ٪72 في 2022/2021، وفق تحليل رويترز للبيانات التي تعود إلى 2002/2001. وأظهرت البيانات أن روسيا تفوقت على العراق لأول مرة؛ لتبرز بوصفها أكبر مورد للنفط إلى الهند؛ ما دفع المملكة العربية السعودية إلى المركز الثالث في السنة المالية الماضية.

وتقلّصت حصة أوبك من واردات الهند من النفط، التي نادرًا ما اشترت النفط الروسي في الماضي بسبب ارتفاع تكاليف الشحن، وأصبحت الآن أكبر عميل نفطي للنفط الروسي المنقول بحرًا، الذي رفضته الدول الغربية بعد غزو موسكو لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

وأظهرت البيانات أن حصة الشرق الأوسط في 2022/2021 كانت ٪64 بينما كانت حصة إفريقيا ٪13.4، وانخفضت حصة أميركا اللاتينية إلى أدنى مستوى لها في 15 عامًا عند ٪4.9 في 2023/2022، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

واردات الهند من النفط الروسي

أظهرت البيانات أن الهند شحنت نحو 1.6 مليون برميل يوميًا من النفط الروسي في 2023/2022؛ ما يمثل نحو ٪23 من وارداتها البالغة 4.65 مليون برميل يوميًا.

وقد يؤدي قرار أوبك وحلفائها في التحالف المعروف باسم أوبك+ بخفض الإنتاج، في مايو/أيار، إلى زيادة الضغط على حصة أوبك في الهند، ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم، في وقت لاحق من هذا العام إذا استمرت الإمدادات الروسية في الارتفاع.

وقال المحلل في رفينيتيف، إحسان الحق: «النفط الروسي أرخص بالفعل من الأنواع المماثلة في الشرق الأوسط، ويبدو أن أوبك تضر نفسها بخفض الإنتاج».

وأضاف أن تخفيضات الإنتاج ستؤدي إلى مزيد من تآكل حصة منظمة الدول المصدرة للنفط السوقية في آسيا، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

وعزز تناول كميات كبيرة من النفط الروسي حصة دول كومنولث الدول المستقلة إلى مستوى قياسي بلغ ٪26.3، وخفض حصة دول الشرق الأوسط وأفريقيا إلى أدنى مستوى لها في 22 عامًا عند ٪55 و٪7.6 على التوالي.

تكرير النفط في الهند

كشفت البيانات عن أن واردات الهند من النفط في 2023/2022 ارتفعت بنسبة ٪9 عن العام السابق؛ إذ كثّفت المصافي الحكومية عمليات التشغيل لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الوقود بعد أن تحولت مصافي التكرير الخاصة إلى الصادرات بدلًا من بيع الوقود بأسعار أقل من السوق محليًا.

وتظهر بيانات حكومية أن المصافي المحلية عالجت مجتمعة نحو 6٪ من الخام أكثر في 2023/2022 عند نحو 5.13 مليون برميل يوميًا.

وأظهرت البيانات أن الهند شحنت، في مارس/آذار، ما يقرب من 5 ملايين برميل يوميًا من النفط، وهو ارتفاع طفيف عن الشهر السابق؛ إذ شكّل النفط الروسي نحو 36٪ من إجمالي الواردات.

وقال: «قرار أوبك بخفض الإنتاج يساعد روسيا أيضًا»، مضيفًا أن خفض الإمدادات المزمع رفع أسعار النفط العالمية وفي الوقت نفسه قلّص الخصومات على النفط الروسي مقابل الخامين القياسيين برنت ودبي.

أسعار النفط الروسي

من جهة أخرى، قال وزير النفط الهندي بانكاج جاين، اليوم الإثنين، إن الشركات الهندية تواجه «أحيانًا» تأخيرات في دفع ثمن النفط الروسي المسعّر فوق الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل الذي حددته الدول الغربية.

يتم تسعير بعض الشحنات الروسية بأكثر من 60 دولارًا للبرميل، وهو سقف فرضته مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا لكبح عائدات موسكو مع السماح للتجار بالوصول إلى السفن الغربية والتأمين.

وقال جاين للصحفيين: «لا أحد يمنعنا من شراء النفط الروسي فوق مستوى سقف السعر المقدم.. نحن لا نستخدم الخدمات الغربية»، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

وأشار إلى أنه في حالة ارتفاع أسعار النفط الروسي عن الحد الأقصى، تتمكن الشركات بمفردها من إيجاد آليات بديلة لتسوية المدفوعات، موضحًا أن معظم إمدادات النفط الروسية إلى الهند تتم بأقل من مستوى الحد الأقصى للسعر.

# خبير أوابك: صادرات الغاز المسال الروسية تفجر مفاجأة في الربع الأول من 2023

## الطاقة

كشف خبير أوابك المهندس وائل عبدالمعطي، عن تسجيل صادرات الغاز المسال الروسية مفاجأة، مع ارتفاعها إلى مستويات جيدة خلال الربع الأول من العام الجاري (2023).

وقال عبدالمعطي، اليوم الإثنين 24 أبريل/نيسان 2023، إن صادرات الغاز الطبيعي المسال من روسيا تجاوزت مستوى الـ8 ملايين طن، خلال الربع الأول من العام الجاري، وفق ما كتب على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي تويتر.

وأوضح خبير أوابك أن دول الاتحاد الأوروبي حصلت على ما يصل إلى 60٪ من صادرات الغاز المسال الروسية؛ أي ما يزيد على 4.7 مليون طن، خلال هذه المدة، بحسب المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

صادرات الغاز المسال الروسية

لفت خبير أوابك المهندس وائل حامد عبدالمعطي، إلى أن أبرز الأسواق الأوروبية التي اشترت الغاز المسال الروسي خلال الأشهر الـ3 الأولى من العام الجاري 2023، هي فرنسا وبلجيكا وإسبانيا، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف: «بالإضافة إلى الغاز الطبيعي المسال، لا تزال روسيا تصدّر الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب إلى دول الاتحاد، من خلال تركيا وأوكرانيا، ولكن بكميات أقل بكثير عن مستويات عام 2021، بسبب غلق خط نورد ستريم ويامال أوروبا، منذ صيف عام 2022».

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، أكبر مستوردي الغاز المسال الروسي في الاتحاد الأوروبي

وأوضح خبير الصناعات الغاز لدى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، أن بريطانيا لم تشتري أي شحنة من الغاز المسال الروسي منذ شهر أغسطس/آب الماضي 2022، كما أنها أعلنت حظرًا على الغاز الطبيعي المسال من موسكو في مطلع العام الجاري.

وقال عبدالمعطي إن الاتحاد الأوروبي يبدو غير مستعد بعد للاستغناء عن الغاز المسال الروسي، على الرغم من الدعوات المتزايدة التي أطلقتها المفوضية الأوروبية، كما حدث مع غاز الأنابيب، وتوجيه الشركات الأوروبية لعدم استيراده أو إبرام عقود جديدة للشراء من الشركات الروسية.

الغاز المسال الروسي إلى الصين

في مارس/آذار الماضي، ارتفعت صادرات الغاز المسال الروسية إلى الصين بنسبة ٪2 على أساس شهري، لتسجل 6.2 ألفًا و500 طن من الناحية المادية، لكنها انخفضت بنسبة ٪15.5 إلى 407.1 مليون دولار من حيث القيمة، وفقًا لوكالة تاس الروسية.

وزادت إمدادات الغاز الطبيعي المسال من روسيا إلى الصين بنسبة ٪67.7 في المدة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2023 من حيث القيمة السنوية إلى 1.62 مليون طن، وفق معلومات الإدارة العامة للجمارك الصينية، بحسب ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ومن حيث القيمة، ارتفعت واردات الصين من الغاز المسال الروسي بنسبة ٪80.8 في المدة نفسها إلى أكثر من 1.32 مليار دولار؛ إذ كانت روسيا رابع أكبر موردي الغاز المسال للصين بعد أستراليا (5.34 مليون طن بقيمة 3.7 مليار دولار) وقطر (4.66 مليون طن بقيمة 3.2 مليار دولار) وماليزيا (1.88 مليون طن بقيمة 1.43 مليار دولار).

يشار إلى أن الصين استوردت، خلال العام الماضي 2022، نحو 6.5 مليون طن من الغاز المسال من روسيا، بزيادة ٪44 مقارنة بعام 2021، بينما زادت الإمدادات من حيث القيمة 2.4 ضعفًا إلى 6.74 مليار دولار، وفقًا للجمارك الصينية.

الصادرات عبر الأنابيب إلى أوروبا

في يناير/كانون الثاني 2023، كشف خبير أوابك وائل عبدالمعطي، عن تسجيل تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا أدنى معدلاتها التاريخية عند 53 مليون متر مكعب، خلال الأسبوع الأول من الشهر الأول للعام الجديد.

وتضخ روسيا إلى أوروبا من خلال مسارين؛ الأول عبر أوكرانيا ومنها إلى المجر، والثاني عبر تركيا وهو ما يعرف باسم خط «ترك ستريم»، الذي يوصل صادرات الغاز المسال الروسية إلى بلغاريا وباقي دول شرق أوروبا، بعد حصول تركيا على حصتها.

ويأتي ارتفاع صادرات الغاز الروسية الحالي، وفق خبير أوابك، على عكس ما شهدته الأشهر الأخيرة من العام الماضي 2022، والتي سجلت تراجعًا إلى أقل من 35.5 مليون متر مكعب، عبر محطة ضخ الغاز سودغا، حسبما ذكرت وكالة تاس الروسية.

شكراً